

دور هيكل الملكية في ممارسات إدارة الأرباح في ضوء الشفافية وفق
متغيرات الرقابة
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق
المالية

دلير سليم علي الأتروشي م.د. عبد الرسول صالح مهدي الأنصاري

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة دهوك

**The Role of Ownership Structure in Earnings
Management Practices within Transparency
Accordance Control Variables
An applied Study in the Sample of Bank Listed in Iraq
Stock Exchange Market**

**Lec. Dr. Abdulrasool S. M. Al-A. Diler Saleem Ali AL-Atroshi
University of Duhok – Department of Accounting**

تاريخ قبول النشر 2017/11/12

تاريخ استلام البحث 2017/4/27

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة الارتباط والتأثير بين كل من هيكل الملكية من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى على عينة تتكون من (15) مصرفاً عراقياً مساهماً ومدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية لمدة خمس سنوات متتالية للمدة (2011-2015)، وتم قياس هيكل الملكية من خلال متغيرين وهما الملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين. وهذه الدراسة استخدمت أيضاً الشفافية كمتغير داعم للعلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، كما استخدمت الدراسة متغيرات الرقابة وهي كل من حجم المصرف والرافعة المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج كوثاري (Kothari, Leone & Wasley, 2005) في قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات التقديرية، وأساليب الانحدار المتعدد لاختبار التأثير لكل من الملكية الإدارية، وملكية كبار المساهمين على إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة. وقد بينت النتائج أن كل من الملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين لها تأثير إيجابي معنوي إحصائياً في إدارة الأرباح، وبمعنى آخر تشير النتائج إلى أن زيادة إدارة الأرباح تزداد مع زيادة الملكية الإدارية، وملكية كبار المساهمين وهذا يدل على وجود دور معنوي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. هذا فضلاً عن عمل الشفافية داعمًا للعلاقة بين كل من هيكل الملكية وإدارة الأرباح، بحيث تعمل داعمًا كلياً للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وداعمًا جزئياً للملكية الإدارية مع إدارة الأرباح، وفي الختام اقترحت الدراسة بعض المقترحات في مقدمتها ضرورة زيادة عملية الرقابة المالية من قبل الهيئات والجهات المختصة، وضرورة نشر التقارير المالية للمصارف العراقية بشكل يتفق مع السياسات والمعايير المحاسبية الدولية.

الكلمات الاستدلالية: هيكل الملكية، وإدارة الأرباح، والشفافية، ومتغيرات الرقابة.

Abstract:

The objective of this study is to investigate the relationship and effect between ownership structure and earnings management on sample consist of (15) Iraqi corporate banks which listed in Iraq stock exchange for five consecutive year for the period (2011-2015), ownership structure measured through two variables which are managerial ownership and share ownership, this study used also transparency as boost variable to the relationship between ownership structure and earning management with employed bank size and leverage as control variables. To test the research hypothesis, kothary model (Kothari, Leone & Wasley, 2005) were used to measure earning management which is captured by discretionary accruals with multivariable regression model to test each of managerial ownership and share ownership with earning management in banks under study. The results in which indicate discretionary accruals are positively affected by managerial ownership and share ownership. Which mean that's the results indicated that increasing earning management lead by increasing managerial

ownership and share ownership, this indicate the existing significant role to limit earning management practices. In addition that transparency work as a supporter to the relationship between each of ownership structure and earning management, consider that fully supporter to the relationship between share ownership and partially supporter to managerial ownership with earning management, This study gives some suggestions. The first is the necessity of increasing the financial monitory by the specialized institutions and publishing the financial reports of the Iraqi banks that go with the international accounting standards and policies.

Keywords: Ownership Structure, Earnings Management, Transparency, Control Variables.

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة:

تؤثر قرارات الإدارة العليا سلبياً أو ايجابياً في صافي الربح، وأن هذا السلوك يتم تبنيه من قبل الإدارة أسباب عديدة منها تخفيض الأرباح بهدف تخفيض الضرائب المفروضة على الشركة، أو زيادة الأرباح، وذلك لزيادة قيمة المكافأة التي سوف تستحقها الإدارة بناءً على الربح المحقق، كما أن سياسات تمهيد الأرباح تحقق الاستقرار لأسعار الأسهم في السوق. ولقد أثبتت الدراسات بأن هنالك دليلاً على أن الإدارة تؤثر في الدخل لتحقيق المنافع الذاتية لها على أن هنالك تبايناً في دوافع الإدارة للتأثير في مقدار الربح، إلا أن الأسلوب المستخدم للتأثير على الدخل يأخذ أحد الاتجاهين، إما تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً.

تعد إدارة الأرباح من التحديات التي تواجه عملية إظهار الأداء الحقيقي والصحيح للشركة، لما تنطوي عليه من التضليل لمستخدمي القوائم المالية نتيجة افتقار الإدارة إلى الرقابة، والإشراف وكذلك نقص الشفافية وضعف العناية بتطبيق المعايير المحاسبية، وتهدف الإدارة عند استخدامها استراتيجية إدارة الأرباح تحقيق أهدافها المعلنة، أو غير المعلنة بعدم قدرة القارئ للقوائم المالية المعربة عن أداء تلك الشركات على كشف مدلول الأرقام المتضمنة في تلك القوائم.

يعد هيكل الملكية من أهم العوامل المؤثرة في أداء الشركات مع الاختلاف في اتجاه هذا التأثير من خلال (الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية والملكية الإدارية). وتؤثر أنماط الملكية في ممارسات إدارة الأرباح والتلاعبات في القوائم المالية. تتجسد مشكلة الدراسة في ممارسات إدارة الأرباح التي بدورها تساهم في تضليل وتحقيق عملية المسألة المحاسبية على وجه الخصوص، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة ارتباط بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح؟
2. هل هناك تأثير لهيكل الملكية في إدارة الأرباح؟

3. ما مدى ممارسة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لإدارة الأرباح؟
4. هل تعمل الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح؟

أهداف الدراسة:

1. تحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح.
2. تحديد تأثير هيكل الملكية في إدارة الأرباح.
3. تحديد تأثير الشفافية في العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، ومن خلال الفرضية الرئيسية الأولى يتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية لملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح.
2. يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية للملكية الإدارية وإدارة الأرباح.
3. يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية للشفافية وإدارة الأرباح.

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لهيكل الملكية على إدارة الأرباح، ومن خلال الفرضية الرئيسية الثانية تتفرع الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لملكية كبار المساهمين في إدارة الأرباح.
2. يوجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية للملكية الإدارية في إدارة الأرباح.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

تعمل الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، ومن خلال الفرضية الرئيسية الثالثة تتفرع الفرضيات الفرعية الآتية:

1. تعمل الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح.
2. تعمل الشفافية متغيراً داعماً للعلاقة بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها فيما يأتي:

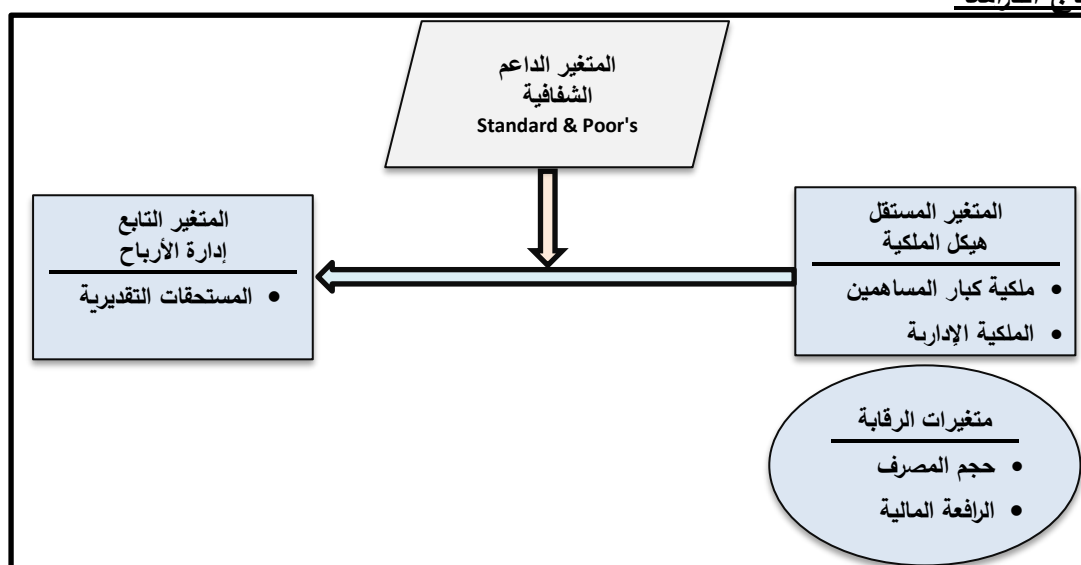
1. باعتبارها من الدراسات الإضافية التي تربط هيكل الملكية بإدارة الأرباح وخاصة في دول الشرق الأوسط، وأيضاً تعد مهمة لكونها تحاول تحديد طبيعة تأثير الشفافية في العلاقة بين المتغير التابع (إدارة الأرباح) والمتغير المستقل (هيكل الملكية).

2. ستسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على الجوانب التي تؤثر في هيكل الملكية وانعكاسه على إدارة الأرباح.
3. تسليط الضوء على بيان علاقة وتأثير المتغيرات قيد الدراسة وأهميتها بالنسبة لقطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

أساليب جمع البيانات:

1. الجانب النظري (المنهج الوصفي التحليلي): في هذا الجانب تم الاعتماد على المصادر النظرية (العربية والإنكليزية) من الكتب، والدوريات، والدراسات والمقالات، والرسائل الجامعية، والندوات والمؤتمرات، وكذلك الاعتماد على الشبكة العنكبوتية.
2. الجانب التطبيقي (المنهج التجريبي التطبيقي): تم اتباع المنهج الاستنباطي في هذا السياق حيث تم جمع البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة بالاعتماد على دليل الشركات المالية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم الاستفادة أيضاً من الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن موقع هيئة الأوراق المالية العراقية وموقع المعلومات المباشر الإلكتروني.

أنموذج الدراسة



شكل رقم (1)

الأنموذج الافتراضي للدراسة

المصدر: من إعداد الباحثان.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم هيكل الملكية:

يعد اختيار هيكل الملكية من الموضوعات المهمة في أدبيات التمويل في الوقت الراهن، واستطاع جذب عناية الباحثين لما له من أثر في سلوك، وقرارات الإدارة لرسم المسارات المستقبلية للشركة كقرارات الاستثمار والتمويل، وقرارات توزيع الأرباح وقرارات أخرى تؤثر في الأداء المالي للشركة (علام، 2013، 3). في الوقت نفسه يرى البعض بأن هيكل الملكية أحد أهم العناصر الرئيسية لحوكمة الشركات وذلك من خلال تأثيرها في أداء الشركة (علي، 2014، 2). وتشير بعض الدراسات بأن مفهوم هيكل الملكية يتحدد في الشركة عبر مكونين أساسيين هما (رقية وأمال، 255-256):

1. تركيز رأس المال:

إن نسبة امتلاك حقوق الملكية من طرف المساهمين في الشركة تعني تركيز رأس المال، بمعنى آخر درجة تركيز الملكية وتقاسمها بين المساهمين، ويختلف هيكل الملكية، أو تركيز رأس المال في الشركات نتيجة التطورات الكبيرة لهذه الشركات وارتباطها بالأسواق المالية، فأصبح لديها العديد من المساهمين، وقد تعود ملكية الشركة لكبار المساهمين الذين يمتلكون أغلب الأسهم فيها مما يجعل لقراراتهم تأثيراً كبيراً في إدارة الشركة، بعكس حالة وجود تنوع لصغار المستثمرين بحيث يكون تأثير قراراتهم محدوداً في إدارة الشركة.

2. طبيعة المساهمين:

ويقصد بها نوعية المساهمين فبعد أن كان المساهم فرداً واحداً هو نفسه المدير في الشركة، فقد تعدد المساهمون الأفراد لينتظر الأمر بعد ذلك ليتمثل المساهمون وبصورة أكبر في الشركات الاقتصادية والمالية كالبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار.

ويتضح مما تقدم وكما ذكر (Hansmann, 2000, 11) إن ملكية الشركة هي المحور الأساسي لحوكمة الشركات، ومالكي الشركات هم الأشخاص الذين يمتلكون نوعين من الحقوق، حق السيطرة على الشركة وحقوق الحصول على أرباح مناسبة من الشركة. ويعرف هيكل الملكية بأنه توزيع الملكية مع الأخذ بنظر الاعتبار التصويت ورأس المال، مع تحديد أصحاب الملكية (Wahl, 2008, 155). ويعرف هيكل الملكية أيضاً بأنه مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والأفراد التي تشكل في مجموعها رأس مال الشركة، ونتيجة لاختلاف هذه المجموعات فإن اهتماماتها ومصالحها وتأثيراتها في القرارات الإدارية والمالية تكون مختلفة (رمضان، 2010، 8). ويعرف كل من (الجزراوي وخضير، 2014، 261) بأنه من يقومون بتقديم رأس المال للشركة من طريق ملكيتهم للأسهم للحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ويكون من حقهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة لحماية حقوقهم.

ويتبين مما تقدم أن هيكل الملكية يتحدد من خلال الجهات أو الأطراف التي تقدم حصص رأس المال بشكل مركز أو منتشر مقابل الحصول على حقوق الرقابة أو الإدارة فضلاً عن حق الحصول على عائد مناسب مقابل المخاطر التي تتحملها.

مفهوم إدارة الأرباح:

يعد موضوع إدارة الأرباح أحد أهم المواضيع التي أخذت حيزاً كبيراً من قبل المتخصصين، والأكاديميين في مجال المحاسبة، وخاصة في العقود الأخيرة التي شهدت العديد من الفضائح المالية التي واجهتها العديد من الشركات على مستوى العالم (ريمة، 2014، 2; خضرة، 2015، 2)، حيث أشار (8, 1999, Amat, Blake & Dowds) إلى أن هذا المصطلح يطلق عليه في أوروبا بالمحاسبة الإبداعية وفي الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الأرباح أو إدارة الإيرادات. وتم استخدام مصطلح إدارة العوائد لأول مرة في العراق والدول العربية من قبل (الدوسكي، 2006، 1). وتم استخدام إدارة المكاسب في مصر مصطلحاً مرادفاً (حماد، 2008، 57). وعلى الرغم من هذا الاهتمام يلاحظ عدم تعريف موحد لمفهوم إدارة الأرباح، بسبب تعدد ممارسات إدارة الأرباح وبما أدى إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة، ولذلك ظهرت تعريفات عديدة تم تناولها في الدراسات والأبحاث المحاسبية المختلفة.

تحصل إدارة الأرباح عندما تكون التقديرات والأحكام الشخصية للمدراء هي المعيار في إعداد القوائم المالية، وفي هيكلة العمليات لتعديل القوائم المالية بهدف خداع وتضليل بعض أصحاب المصالح عن فهم الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة (368, 1999, Healy & Wahlen). كما عرفت إدارة الأرباح أيضاً بأنها سلوك تقوم به الإدارة للتأثير في قيمة الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل (72, 2000, Rosenfield).

وكانت وجهة نظر (حماد، 2005، 55) عن إدارة الأرباح بأنها محاولة الإدارة التلاعب بشكل غير منطقي في الأرباح لتحقيق أفكار مسبقة عن الأرباح المتوقعة كتوقعات المحللين الماليين أو التقديرات المسبقة للإدارة عن الأرباح أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات الأرباح.

في حين تعرف إدارة الأرباح محاولة من الإدارة للتأثير في إدارة الأرباح المعلن عنها أو التلاعب بها باستخدام أساليب معينة مثل الاعتراف ببنود غير متكررة على انها متكررة، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات أو استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير في أرباح المدى القصير (65, 2007, Akers, Giacomino & Gissel).

من خلال التعريفات السابقة التي تم ذكرها نستنتج بأن إدارة الأرباح ماهي إلا ممارسات متعمدة من قبل الإدارة عند إعداد وعرض القوائم المالية للشركة غايتها إظهار الدخل بشكل يعكس رغبات

الإدارة وابتعد بها عن حدود الحقيقة الاقتصادية وضمن الحدود التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فضلاً عن المعايير المحاسبية، وبغض النظر عن مدى منطوقية هذه الممارسات وبما يؤدي إلى تضليل الجهات التي تبني توقعاتها على ما تتضمن هذه القوائم من بيانات ومعلومات.

مفهوم الشفافية:

تعد الشفافية في العلوم الإدارية، والمحاسبية، والاقتصادية من المفاهيم الفنية الحديثة جداً التي دخلت اللغة العربية، فلم يكن مصطلح الشفافية وما له من دلالات لغوية حديثة معروفاً، أو متداولاً في الأدبيات الإدارية والمحاسبية حتى وقت قريب، ومع تأسيس منظمة الشفافية الدولية عند بداية تسعينات القرن الماضي، من قبل الألماني (Peter Eigen) مع تسعة آخرين من خمس دول مختلفة (شيحان والدليمي، 2010، 357). تشير الشفافية إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وكذلك توفير إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، وفتح تام لقنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور (حسين، 2011، 164). ويشير (Gawley, 2008, 184) إلى أن الشفافية تقوم على الوضوح والصراحة في البيانات، والكشف عن المعلومات ومباشرة وعامة وفي الوقت المناسب. وبنفس الاتجاه يشير (الخميسي، 2013، 74) إلى أن تكون هذه البيانات صادقة ومكتملة دون إخفاء جزء من الحقيقة، وكذلك وضوح الأهداف، والسياسات، والقرارات، وجميع المعلومات مع إتاحة أكبر قدر من حرية التعبير عن الرأي وضرورة الاستماع لكل الآراء. ولذلك تعددت تعريفات الشفافية تبعاً لوجهات النظر:

إذ عرف كل من (Bushman & Smith, 2003, 65) بأنها توفير كافة المعلومات اللازمة الموثوق فيها عن الوضع المالي للشركة، فضلاً عن جانب المخاطر المتوقعة وفرص الاستثمار، وكذلك توفير المعلومات اللازمة لمساعدة المستخدمين على صنع القرارات الاستثمارية والتمويلية السليمة. أما (دواد، 2003، 169) فيشير إلى أن الشفافية تعني تدفق المعلومات، وتداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والمقروءة التي تسهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد وصنع القرارات بشأنها.

ويعرفها (Linsley & Shrivs, 2005, 206) بأنها سماح الشركة بتدفق المعلومات وإتاحتها المساهمين كافة وأصحاب المصلحة، وذلك بهدف تمكين المستفيدين من القوائم المالية من تقييم أداء الشركة وتحقيق شفافية المخاطر. أما (لطفي، 2009، 660) فأشار إلى الشفافية بأنها تعني الإفصاح الكامل لأغراض صنع القرار، وخلق البيئة التي يتم من خلالها توفير المعلومات

القابلة للفهم، ويمكن الوصول إليها بسهولة من كافة الأطراف المشاركة بالسوق، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات الشركة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دولياً، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لصنع قرارات استثمارية رشيدة واعية. ونستنتج مما سبق بأن الشفافية هي حق مكتسب لأصحاب المصالح في الحصول على المعلومة الدقيقة والواضحة وفي الوقت المناسب وبشكل يسمح بتعزيز التوقعات المستقبلية أو نفيها، إلى الحد الذي يؤدي إلى تخفيض القلق لدى المستخدم بشأن المستقبل.

الجانب العملي للدراسة

متغيرات الدراسة وكيفية قياس هذه المتغيرات:

يستهدف المحور الحال متغيرات الدراسة والمتمثلة بإدارة الأرباح متغيراً معتمداً من جهة وهيكل الملكية متغيراً مستقلاً من جهة أخرى، وشملت الدراسة أيضاً حجم المصرف، والرافعة المالية متغيرات للرقابة، بينما جاء متغير الشفافية متغيراً داعمياً للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة، وتمهيد بياناتها العملية بغرض تهيئتها لإجراء عملية التحليل ويوضح ذلك الملاحق (1-7)، وفيما يأتي استعراض حول كيفية قياس كل من هذه المتغيرات:

أولاً. المتغير المعتمد: إدارة الأرباح:

تم قياس هذا المتغير من خلال استخدام نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح الذي اقترحه في عام (Kothari, 2005) وآخرون، والنموذج يستخدم المستحقات التقديرية كقياس لإدارة الأرباح، وتم حساب المستحقات التقديرية من خلال الخطوات الآتية:

1. المستحقات الكلية:

اعتمدت الدراسات على استخدام منهج التدفقات النقدية (Cash Flow approach) التي تمثل الفرق بين صافي الدخل، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، باعتبارها من أكثر المناهج المستخدمة من قبل الدراسات السابقة (Al-fayoumi et al.,2010; Habbash,2011; Abed et al.,2012; Mansor, Che-Ahmad, Ahmad-Zaluki & Osman,2013; Kamran & Shah,2014) ويوضح ذلك الملحق (1)، فأشار (Bartov & Ferdinand) إلى أنه من الأفضل استخدام منهج التدفقات النقدية بدلاً من المركز المالي حتى لا تكون النتائج متحيزة وغير دقيقة نتيجة وجود أخطاء عند حساب قيمة المستحقات الكلية (حمزة، 2012، 175)، طبقاً للمعادلة الآتية:

$$TACC_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

إذ أن:

TACCit: تمثل المستحقات الكلية للشركة i ، في السنة t .

NIit: تمثل صافي دخل الشركة i ، في السنة t .

CFOit: تمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i ، في السنة t .

2. المستحقات التقديرية:

يتم احتساب المستحقات التقديرية وفق نموذج كوئاري من خلال المعادلة الآتية:

$$DACCit = TACCit / Ait-1 - [\alpha_1(1 / Ait-1)] + \alpha_2[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1] + \alpha_3 [PPEit / Ait-1] + \alpha_4 ROAit + eit$$

إذ أن:

DACCit: تمثل المستحقات التقديرية للشركة i ، في السنة t .

TACCit: تمثل المستحقات الكلية لشركة i ، في السنة t .

Ait-1: تمثل إجمالي الموجودات للشركة i ، في السنة $t-1$.

$\Delta REVit$: تمثل التغير في إيرادات الشركة i ، بين سنتين $t-1$ ، t .

$\Delta RECit$: تمثل التغير في حساب المدينين لشركة i ، بين سنتين $t-1$ ، t .

PPEit: تمثل إجمالي الموجودات الثابتة للشركة i ، في السنة t .

ROAit: تمثل معدل العائد على موجودات لشركة i ، في السنة t .

α_1 ، α_2 ، α_3 ، α_4 : تمثل معالم نموذج خاصة بالشركة i .

eit: تمثل الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات التقديرية للشركة i ، في السنة t .

وفي هذا الإطار فقد تم الاعتماد وتهيئة بيانات الدراسة لتطبيق النموذج على المصارف عينة

الدراسة، وكانت النتائج كما موضحة بالملاحق (1-6).

ثانياً. المتغير المستقل: هيكل الملكية:

1. الملكية الإدارية:

يعبر عن الملكية الإدارية من خلال قسمة مجموع عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس

الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة إلى مجموع أسهم الشركة، وجاء استخدام هذا النوع من هيكل

الملكية من قبل دراسات عديدة (Mohd Ali, Mohd Salleh & Hassan, 2008, Riahi &)

(Ben Arab, 2011, Ayqun, Ic & Sayim, 2014).

2. ملكية كبار المساهمين:

تمثل ملكية كبار المساهمين الأشخاص الذين يملكون (5 %) من أسهم الشركة أو أكثر إلى إجمالي عدد الأسهم في الشركة، وجاء استخدام هذا النوع من هيكل الملكية من قبل دراسات عديدة (Mohd Ali, Mohd Salleh & Hassan, 2008, Al-Fayoumi *et al.*, 2010, Riahi & Ben Arab, 2011).

ثالثاً. المتغير الداعم، الشفافية:

اعتمدت الدراسة في قياس الشفافية على المقاييس الخاصة المستخدمة من قبل مؤسسة (Standard & Poor's) لقياس الشفافية مع إجراء بعض التعديلات عليها من قبل الباحثين وإضافة بعض المعلومات ذات الأهمية لتحقيق الشفافية، أو دمج بعض البنود لأن المقياس المستخدم للشفافية في هذه الدراسة يتكون من ثلاثة عناصر رئيسة يحتوي كل منها على مجموعة من العناصر الفرعية، ويعطي متغيراً وهمياً (1) لكل بند إذا بينت الشفافية ومتغيراً وهمياً (0) إذا لم تبين الشفافية (عبدالرحمن، 2013، Patel, Balic & Bwakira, 2002).

مدى ممارسة المصرف لإدارة الأرباح:

بعد حساب المستحقات التقديرية لكل مصرف خلال سنوات الدراسة (2011-2015)، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية للمصرف خلال سنوات الدراسة ومتوسط هذه المستحقات، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن المصرف يمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة ويعطى متغيراً وهمياً (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن المصرف لم يمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة ويعطى متغيراً وهمياً (0)، ويوضح ذلك الملحق (7).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحثان باستخدام مجموعة من الأساليب، والأدوات الإحصائية، والمالية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات والاجابة على أسئلة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS V.20) (Minitab V.16) بهدف تحليل البيانات وبالشكل الآتي:

1. النسب المالية (Financial Ratios) والمتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، والتباين (S^2) ذلك لاستخدامها في التحليل الأولي لمتغيرات الدراسة، وتشخيصها، بوصفها مؤشراً عاماً لإجابات البيانات قيد الدراسة.
2. اختبار (Kolmogorov – Smirnova^a)، واختبار (Variance Inflation Factor)، واختبار (Tolerance)، واختبار (Multicollinearity)، واختبار (KMO and Bartlett's Test) من أجل القيام باختبار صلاحية المتغيرات وعينة الدراسة.

3. معامل الارتباط (Pearson) لتحديد نوع العلاقة واتجاهها بين المتغيرات.
4. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Regression Analysis) لمعرفة معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة بالاعتماد على قيم R^2 , Adj.R2, B, T, F.
5. تحليل الانحدار باستخدام (Hieratical Regression) لبيان تأثير المتغير الداعم في قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد.

1. اختبار القيم المفقودة:

تشير النتائج في الجدول (1) إلى عدم وجود أية قيمة مفقودة في البيانات، التي تم جمعها لعينة الدراسة وتبويبها في برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V.20).

جدول رقم (1)

اختبار القيم المفقودة

الانحراف المعياري Std. Deviation	متوسط الحسابي Mean	العدد		الفقرات
		المفقودة	الموجودة	
0.68290	4.0987	0	75	ملكية كبار المساهمين
0.67636	3.6889	0	75	ملكية الإدارية
0.64552	4.0080	0	75	حجم المصرف
0.78836	2.9893	0	75	رافعة المالية
0.69510	3.6844	0	75	الشفافية
0.71949	3.8173	0	75	نموذج كوثاري
0.50938	3.8700	0	75	ملكية كبار المساهمين والملكية الإدارية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

2. اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnova^a) على متغيرات الدراسة لمعرفة طبيعة توزيع البيانات، حيث بينت النتائج في الجدول (2) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لجميع مقاييس متغيرات الدراسة المكونة من (ملكية كبار المساهمين والملكية الإدارية، وحجم المصرف والرافعة المالية، والشفافية، ونموذج كوثاري) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ومن ثم فإننا نقبل بأن البيانات قيد الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (2)

اختبار التوزيع الطبيعي

Kolmogorov-Smirnova ^a			متغيرات الدراسة	ت
Sig.(2-tailed)	Df	Statistic		
0.125	75	1.177	ملكية كبار المساهمين	1
0.090	75	1.246	الملكية الإدارية	2
0.070	75	1.401	حجم المصرف	3
0.189	75	1.086	الرافعة المالية	4
0.128	75	1.458	الشفافية	5
0.692	75	0.712	نموذج كوثاري	6

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

3. اختبار استقلالية متغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة القيم الإحصائية ل (Tolerance) و (Variance Inflation Factor) لاختبار استقلالية متغيرات الدراسة، وعدم تداخل بعضها مع البعض، حيث أن قيمة (Tolerance) يجب أن تكون أكبر من (0.02) وأن تكون قيم (VIF) أقل من (5)، والجدول (3) يوضح قيم كل من (Tolerance) و (VIF) التي جاءت متناغمة مع الشروط المطلوبة ومن ثم التأكد من استقلالية متغيرات الدراسة وعدم تداخل بعضها مع البعض الآخر.

جدول رقم (3)**اختبار استقلالية متغيرات الدراسة (Multicollinearity)**

ت	متغيرات المستقلة	Tolerance	VIF
1	ملكية كبار المساهمين	0.530	1.886
2	الملكية الإدارية	0.712	1.405
3	حجم المصرف	0.529	1.890
4	الرافعة المالية	0.929	1.077
5	الشفافية	0.779	1.284

المتغير المعتمد: نموذج كوئاري.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

4. اختبار كفاية العينة:

تدل نتائج اختبار Kaiser-Meyer-Olkin (K-M-O) على مدى التحقق من كفاية عينة الدراسة، حيث يجب أن تتجاوز قيمة (K-M-O) نسبة (50%) لتكون صحيحة والجدول (4) يوضح أن قيمة المؤشر (0.712)، مما يدل على كفاية عينة قيد الدراسة والتحليل، بينما أظهرت نتيجة اختبار (Bartlett's) (0.000) وهذا يدل على معنوية الاختبار مع كون نسبة التباين (42.774)، وكل هذه الاختبارات تؤكد على كفاية عينة الدراسة.

جدول رقم (4)**اختبار كفاية عينة الدراسة**

متغيرات الدراسة	السنوات	K-M-O	Bartlett's	نسبة التباين
ملكية كبار المساهمين	2015-2011	0.712	0.000	42.774
الملكية الإدارية				
حجم المصرف				
الرافعة المالية				
الشفافية				
نموذج كوئاري				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

تحليل نتائج التحليل الإحصائي ومناقشتها

اختبار فرضيات الارتباط:

تم إجراء الاختبار لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، ولاسيما حول وجود علاقة ارتباط معنوي بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، إذ تم قياسها على المستوى الكلي، والجزئي من خلال معامل الارتباط (Pearson) وعند مستوى معنوي (0.05)، ولذلك يركز هذا المحور على اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها كآلاتي:

أولاً. تحليل علاقات الارتباط على المستوى الكلي:

يوضح الجدول (5) نتائج علاقات الارتباط بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، إذ تشير هذه النتائج إلى أن هناك علاقة ارتباط إحصائية موجبة، وذات دلالة معنوية على المستوى الكلي بين المتغيرات، إذ بلغ معامل الارتباط (0.486)، وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05). وتدل هذه القيمة على قوة العلاقة بين المتغير المستقل (هيكل الملكية) والمتغير المعتمد (إدارة الأرباح) بحسب معطيات التحليل، وبذلك تقبل الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح للمصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (5)

علاقة الارتباط على مستوى الكلي

المتغير المعتمد	المتغير المستقل
إدارة الأرباح	هيكل الملكية
	0.486**

**P ≤ 0.01, *P ≤ 0.005 N=75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

ثانياً. تحليل علاقات الارتباط على المستوى الجزئي:

إن تحليل علاقات الارتباط على المستوى الجزئي تهدف إلى التعرف على هذه العلاقات بين كل من ملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية، والشفافية مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح وبالشكل الآتي:

1. علاقة الارتباط بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

يتضح من الجدول (6) بأن هناك علاقة ارتباط معنوية بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (**0.390) وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05)، وبذلك تؤكد النتائج العلاقة المعنوية بين ملكية كبار المساهمين كونه أحد مكونات هيكل الملكية، ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، مما يشير إلى تحقيق الفرضية الفرعية الأولى

والمترفعة من الفرضية الرئيسية الأولى وهذا يشير إلى وجود العلاقة بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (6)

علاقة الارتباط بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري

ملكية كبار المساهمين	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
0.390**	نموذج كوثاري	

**P ≤ 0.01, *P ≤ 0.005 N=75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

2. علاقة الارتباط بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

يتضح من الجدول (7) بأن هناك علاقة ارتباط معنوية بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (**0.433) وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05)، وبذلك تؤكد النتائج العلاقة المعنوية بين الملكية الإدارية كونه أحد مكونات هيكل الملكية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، مما يشير إلى تحقيق الفرضية الفرعية الثانية والمترفعة من الفرضية الرئيسية الأولى وهذا يشير إلى وجود العلاقة بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (7)

علاقة الارتباط بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري

الملكية الإدارية	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
0.433**	نموذج كوثاري	

**P ≤ 0.01, *P ≤ 0.005 N=75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

3. علاقة الارتباط بين الشفافية وإدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

يتضح من الجدول (8) بأن هناك علاقة ارتباط معنوية بين الشفافية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (**0.414) وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد (0.05)، وبذلك تؤكد النتائج العلاقة المعنوية بين الشفافية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، مما يشير إلى تحقيق الفرضية الفرعية الثالثة والمترفعة من الفرضية الرئيسية الأولى وهذا يشير إلى وجود العلاقة بين الشفافية ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (8)

علاقة الارتباط بين الشفافية ونموذج كوثاري

الشفافية	المتغير الداعم	المتغير المعتمد
0.414**	نموذج كوثاري	

**P ≤ 0.01, *P ≤ 0.005 N=75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

اختبار فرضيات التأثير:

يهدف هذا المحور إلى التحقق من مدى وجود العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة (هيكل الملكية وإدارة الأرباح) ومقاييسهما على المستوى الكلي والجزئي، وذلك من خلال اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها، وتم الاعتماد في قياس علاقات التأثير بين متغيرات ومستوى القيمة المعنوية (0.05)، ويتم استخدام الاختبارات الإحصائية كاختبار معامل الارتباط (R^2)، ومعامل الارتباط المعدل (Adj.R2)، واختبار (T) واختبار (F) وقيمة (B)، بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من خلال طريقة (Enter)، من طريق الحزمة الإحصائية (SPSS V.20) وبالشكل الآتي:

أولاً. تحليل علاقات التأثير في المستوى الكلي:

يعرض الجدول (9) تأثير المتغيرات المستقلة هيكل الملكية في المتغير المعتمد إدارة الأرباح حسب نموذج كوثاري خلال مدة الدراسة، وحيث أن قيمة (T) الجدولية (6,0410) وقيمة (F) المحسوبة (2.5491) للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة، ويثبت من النتائج الكلية في الجدول (9) بوجود علاقة تأثير معنوية وذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى، وعلى المستوى الكلي للمصارف قيد الدراسة، إذ كان مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية المعتمد للدراسة والبالغ (0.05) بدلالة معامل التحديد (R^2) الذي قيمته (0.236)، وقيمة معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2$) الذي قيمته (0.226) مما يعني أن ما نسبته (24%) تقريباً من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد يعود تفسيرها لهيكل الملكية، أما النسبة الباقية؛ فنعود إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدراسة، وأن قيمة (B) بلغت (0.660) وهي قيمة معنوية بدلالة (T) المحسوبة والبالغة (4.750) ويؤكد ذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (22.562) وهي أكبر من (2.5491)، مما يدل على معنوية النموذج وهذا ما يثبت فرضية الدراسة الرئيسية الثانية بوجود علاقة تأثير معنوي لهيكل الملكية في إدارة الأرباح مع ثبات حجم المصرف والرافعة المالية.

جدول رقم (9)

تحليل علاقات التأثير على مستوى الكلي

هيكل الملكية						المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	اختبار T المحسوبة	معامل التحديد المعدل Adj. R ²	معامل التحديد R ²	قيمة B	المتغير المعتمد
0.000	22.562	4.750	0.226	0.236	0.660	إدارة الأرباح

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

ثانياً. تحليل علاقات التأثير في المستوى الجزئي:

إن تحليل علاقات التأثير في المستوى الجزئي تهدف إلى التعرف على هذه العلاقات بين كل من ملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح وبالشكل الآتي:

1. تحليل علاقة التأثير بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري:

يتضح من الجدول (10) بأن هناك علاقة تأثير معنوية من مستوى ملكية كبار المساهمين مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، إذ بينت نتائج تحليل البيانات بوجود علاقة تأثير معنوية وذات دلالة إحصائية بين ملكية كبار المساهمين، ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح على المستوى الجزئي، إذ كانت قيمة مستوى المعنوية (0.027) وهي أقل من المستوى المعنوي المعتمد في الدراسة والبالغ (0.05)، وبدلالة معامل التحديد (R^2) الذي قيمته (0.242) وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2$) الذي قيمته (0.221) مما يعني أن ما نسبته (24%) تقريباً من التغيرات التي تطرأ على المتغير المتعمد يعود تفسيرها لملكية كبار المساهمين، أما النسبة الباقية؛ فتعود إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدراسة، وأن قيمة (B) بلغت (0.268)، هي قيمة معنوية بدلالة (T) المحسوبة والبالغة (2.264)، ويؤكد ذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (11.477)، هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.2039)، مما يدل على معنوية النموذج، وهذا ما يثبت فرضية الدراسة الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية بوجود علاقة تأثير معنوي للملكية كبار المساهمين في إدارة الأرباح مع ثبات حجم المصرف والرافعة المالية.

جدول رقم (10)

تحليل علاقة التأثير بين ملكية كبار المساهمين ونموذج كوثاري

ملكية كبار المساهمين						المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	اختبار T المحسوبة	معامل التحديد المعدل Adj. R ²	معامل التحديد R ²	قيمة B	المتغير المعتمد
0.027	11.477	2.264	0.221	0.242	0.268	نموذج كوثاري

df(74,1)

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

2. تحليل علاقة التأثير بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري:

يتضح من الجدول (11) بأن هناك علاقة تأثير معنوية في مستوى الملكية الإدارية مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح، إذ بينت نتائج تحليل البيانات بوجود علاقة تأثير معنوية وذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية، ونموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح على المستوى الجزئي، إذ كانت قيمة مستوى المعنوية (0.005) هي أقل من المستوى المعنوي المعتمد في الدراسة والبالغ (0.05)، وبدلالة معامل التحديد (R^2) والذي قيمته (0.242) وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2$)

الذي قيمته (0.221) مما يعني أن ما نسبته (24%) تقريباً من التغيرات التي تطرأ على المتغير المتعمد يعود تفسيرها للملكية الإدارية، أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدراسة، وأن قيمة (B) بلغت (0.350)، هي قيمة معنوية بدلالة (T) المحسوبة والبالغة (2.920)، ويؤكد ذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (11.477)، هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.2039)، مما يدل على معنوية النموذج، وهذا ما يثبت فرضية الدراسة الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية بوجود علاقة تأثير معنوي للملكية الإدارية على إدارة الأرباح مع ثبات حجم المصرف والرافعة المالية.

جدول رقم (11)

تحليل علاقة التأثير بين الملكية الإدارية ونموذج كوثاري

الملكية الإدارية						المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	اختبار T المحسوبة	معامل التحديد المعدل Adj. R ²	معامل التحديد R ²	قيمة B	المتغير المعتمد
0.005	11.477	2.920	0.221	0.242	0.350	نموذج كوثاري

df(74,1)

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

اختبار فرضيات الداعم:

يتناول هذا المحور عملية التحقق من مدى وجود علاقات الداعم بين متغيرات الدراسة هيكل الملكية والشفافية وإدارة الأرباح، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثالثة، وتم الاعتماد على علاقات الداعم بين متغيرات الدراسة، ومستوى القيمة المعنوية (0.05)، واستخدام الاختبارات الإحصائية كاختبار معامل الارتباط (R^2)، واختبار (T) واختبار (F) واختبار (B)، من خلال الاعتماد على أسلوب الانحدار (Hieratical Regression) لبيان تأثير المتغير الداعم في قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد. وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.20) وكالاتي:

1. ملكية كبار المساهمين والشفافية مع إدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

تبين النتائج في الجدول (12) بأن متغير الشفافية يعمل متغيراً داعماً ما بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري، وتبينت علاقة التأثير ما بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح. حيث أن معامل التحديد (R^2) بقيمة (0.152) وقيمة (B) هي (0.273) واختبار (F) المحسوبة هي $13.077 = (1,74)$ واختبار (T) هي $3.616 = (74)$ وقيمة معنوية (0.001) أقل من القيمة المعتمدة في الدراسة (0.05)، ولكن بعد إضافة الشفافية متغيراً داعماً إلى العلاقة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح أصبحت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.235)، وقيمة (B) واختبار (F) المحسوبة واختبار (T) هي $11.083 = (2,73)$ و

2.80=73) على التوالي وبقيمة معنوية (0.000) أقل من القيمة المعتمدة في الدراسة (0.05)، فهذا دليل على أن قيمة (R^2) تغيرت نحو الزيادة (0.9)، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة بعمل الشفافية داعماً بشكل كلي للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري مع ثبات كل من حجم المصرف والرافعة المالية.

جدول رقم (12)

تأثير ملكية كبار المساهمين في إدارة الأرباح (نموذج كوثاري) والشفافية

بدون الشفافية					
ملكية كبار المساهمين					المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	اختبار T المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة B	
0.001	13.077	3.616	0.152	0.273	نموذج كوثاري
وجود الشفافية					
0.000	11.083	2.80	0.235	0.311	نموذج كوثاري

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

2. الملكية الإدارية والشفافية مع إدارة الأرباح (نموذج كوثاري):

تظهر النتائج في الجدول (13) بأن متغير الشفافية تعمل متغيراً داعماً ما بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري، وتبينت علاقة التأثير ما بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري حيث أن معامل التحديد (R^2) بقيمة (0.188) وقيمة (B) هي (0.461) واختبار (F) المحسوبة هي $16.876 = (1,74)$ واختبار (T) هي $4.108 = (74)$ وبقيمة معنوية (0.001) أقل من القيمة المعتمدة في الدراسة (0.05)، ولكن بعد إضافة الشفافية متغيراً داعماً إلى العلاقة ما بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح أصبحت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.259). وقيمة (B) واختبار (F) المحسوبة واختبار (T) هي (0.300) و $12.597 = (2,73)$ و $2.635 = (73)$ على التوالي وبقيمة معنوية (0.05) مساوية للقيمة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وهذا ما يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة بعمل الشفافية داعماً جزئياً للعلاقة بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثاري مع ثبات كل من حجم المصرف والرافعة المالية، والداعم الجزئي فجاؤ نتيجة انخفاض قيمة (B) من (0.416) إلى (0.300)، على الرغم من وجود زيادة في قيمة (R^2) من (0.188) إلى (0.259).

جدول رقم (13)

تأثير الملكية الإدارية في إدارة الأرباح (نموذج كوثاري) والشفافية

بدون الشفافية					
الملكية الإدارية					المتغير المستقل
القيمة المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	اختبار T المحسوبة	معامل التحديد R ²	قيمة B	المتغير المعتمد
0.001	16.876	4.108	0.188	0.461	نموذج كوثاري
وجود الشفافية					
0.05	12.597	2.635	0.259	0.300	نموذج كوثاري

متغيرات الرقابة: حجم المصرف والرافعة المالية.

المصدر ر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تعد إدارة الأرباح أحد أهم المواضيع التي أخذت حيزاً كبيراً من قبل المتخصصين، والأكاديميين في مجال المحاسبة وخاصة في العقود الأخيرة التي شهدت الكثير من الفضائح المالية، من خلال التأثير في الأرباح المعلنة عنها باستخدام أساليب محددة.
2. تبين من خلال الدراسات بأن إدارة الأرباح ماهي إلا ممارسات متعمدة من قبل الإدارة عند إعداد وعرض القوائم المالية للشركة غايتها إظهار الدخل بشكل يعكس رغبات الإدارة وبيتعد بها عن حدود الحقيقة الاقتصادية وضمن الحدود التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فضلاً عن المعايير المحاسبية.
3. بينت الدراسة وجود عدد من الدوافع والحوافز التي تخلق فرصاً، وتهيئ البيئة المناسبة لنشر البيانات عن الأرباح المعلن التي قد تكون بعيدة عن الواقع الاقتصادي للشركات، كالدوافع الذاتية مثل الحصول على المكافآت والحوافز لتحقيق منافعها، وبشكل انتهازي لتضليل أصحاب المصلحة ويعد ذلك من أهم دوافع الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح.
4. يعد هيكل الملكية إحدى الطرائق الرئيسية لتقليل تكاليف الوكالة، وتحدد العلاقة بين المالكين والإدارة، وبما يؤثر في أنماط الملكية في مستوى حوكمة الشركات، وشكل التنظيم داخل الشركة فضلاً عن تأثيرها في الأداء ودورها في ممارسة إدارة الأرباح والتلاعب في القوائم المالية.
5. تشير أغلب الدراسات أن هيكل ملكية الشركات، يأخذ أحد الشكلين الآتين الملكية المركزة والملكية المشتتة، وتتكون الملكية المركزة من (الملكية الإدارية والملكية العائلية والملكية المؤسسية وملكية كبار المساهمين والملكية الحكومية والملكية الأجنبية).

6. إن الشفافية هي سماح الشركة بتدفق المعلومات وإتاحتها لكافة المساهمين وأصحاب المصلحة وذلك بهدف تمكين المستفيدين من القوائم المالية من تقييم أداء الشركة وتقييم المخاطر.
7. كشفت نتائج التحليل عن وجود علاقة ارتباط وتأثير إحصائية موجبة وذات قيمة معنوية بين كل من هيكل الملكية وإدارة الأرباح على المستوى الكلي لعينة الدراسة.
8. بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين ملكية كبار المساهمين مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح على المستوى الجزئي.
9. أوضحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين الملكية الإدارية مع نموذج كوثاري لقياس إدارة الأرباح على المستوى الجزئي.
10. أشارت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط معنوية بين الشفافية وإدارة الأرباح من خلال نموذج كوثاري على المستوى الجزئي.
11. بينت نتائج الدراسة بأن الشفافية تعمل متغيراً داعماً كلياً للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح من خلال نموذج كوثاري.
12. أوضحت نتائج الدراسة بأن الشفافية تعمل متغيراً داعماً جزئياً للعلاقة بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح من خلال نموذج كوثاري.
13. أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح يعود إلى أن زيادة الملكية في المصارف قيد الدراسة يعطي حصانة أكبر لديهم لممارسة السلوك الاستغلالي على نطاق واسع.
14. إن نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن الملكية الإدارية للمصارف قيد الدراسة يعود إلى قرارات لاختبارات المستحقات المحاسبية، لذلك يتوقع من انخفاض نوعية الأرباح وكفاءتها، وهذه النتائج غير مفاجئة وخاصة عندما نرى بأن حملة الأسهم للمصارف العراقية هم من المؤسسين أو من عوائلهم ومن ثم يكون إسهامهم مباشرة أو غير مباشرة في إدارتها والتأثير في أغلبية القرارات الإدارية فيها.

ثانياً: المقترحات

1. الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف العراقية وذلك من خلال زيادة عملية الرقابة المالية من قبل الهيئات والجهات المختصة.
2. تقديم معلومات إضافية تساعد المستثمرين لتقييم تأثير هيكل الملكية في إدارة الأرباح في بيئة المصارف العراقية.
3. زيادة مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المنشورة سواء للمصارف أو القطاعات الأخرى على المواقع الإلكترونية.

4. ضرورة قيام المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية بنشر التقارير المالية بشكل يتفق ويتناسب مع السياسات والمعايير المحاسبية، وتوضيح أية تغييرات تطرأ على ذلك في تقاريرها ونشراتها السنوية من الاطلاع عليها من قبل الأطراف المتعاقدة.
5. تقترح الدراسة بإجراء دراسات أخرى في البيئة العراقية بالاعتماد على منهجية الدراسة الحالية مع إجراء التغييرات ومنها:
- أ. تحديث الدراسة بإدخال متغيرات أخرى لهيكل الملكية كالمؤسسية، أو الملكية العائلية، أو الملكية الأجنبية، أو الملكية الحكومية المسهمة في المصارف العراقية.
- ب. استخدام الدراسة الحالية مع التوسع في عينة الدراسة لنتضمن قطاعات أخرى كالصناعية، والخدمية وقطاع الفنادق والسياحة، والقطاع الزراعي، والقطاع الاستثماري وغيرها من القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وليس القطاع المصرفي فقط.
- د. إدخال متغيرات رقابة أخرى كمتغير السيولة، والعائد على حقوق الملكية، وحجم المجلس والنمو وغيرها إلى جانب حجم المصرف والرافعة المالية.
- هـ. إجراء مقارنة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح في القطاع المصرفي العراقي، ومقارنتها مع الدول المجاورة، أو مجلس التعاون الخليجي.

المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية:

أ. الوثائق والنشرات الرسمية:

1. تقارير سوق العراق للأوراق المالية (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).
2. تقارير هيئة الأوراق المالية العراقية (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

ب. الأطاريح والرسائل الجامعية:

1. حمزة، بوسنة، (2012). دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس_سطيف، الجزائر.
2. خضرة، مرج، (2015)، إدارة الأرباح وأثرها على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر_بسكرة، الجزائر.
3. الدوسكي، شفان أحمد محمد (2006)، إدارة العوائد كمدخل لتعظيم قيمة المنشأة: دراسة ميدانية في عينة من المؤسسات المالية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

4. ريمة، حلاسة، (2014)، إدارة الأرباح ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية: دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المتخصصين في المجال المحاسبي والمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
5. علام، سميرة محمود، (2013)، أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.
6. علي، محمد السيد عبدالله البدري، (2014)، أثر حصص الملكية المؤسسية المصرفية على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.

ج. الدوريات:

1. جزراوي، إبراهيم محمد علي وخضير، بشرى فاضل، (2014). تقويم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية -دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 40، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.
2. حسين، وسام نعمة، (2011)، مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبية الدولية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 22، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
3. الخميسي، سليمان، (2013)، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد 9.
4. رقية، حساني وأمال، سكور، (2015)، أثر هيكل الملكية كميكانيزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
5. رمضان، عماد زياد، (2010). أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية - دراسة تطبيقية على السوق الأردني، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 3، جامعة المنصورة، مصر.
6. شيحان، شهاب حمد والدليمي، وليد خالد، (2010)، متطلبات بناء نظام الشفافية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.

7. عبدالرحمن، أحمد رجب عبدالملك. (2013)، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودي - دراسة تطبيقية، مجلة العلمية للعلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 14، العدد 1، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

د. الكتب:

1. حماد، طارق عبدالعال، (2005)، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. حماد، طارق عبدالعال، (2008)، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب - تطبيقات الحوكمة في شركات المصارف، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
3. داود، عماد صلاح الشيخ، (2003)، الفساد والإصلاح، منشورات الكتاب العربي، دمشق، سورية.
4. لطفي، أمين السيد احمد، (2009)، نظرية المحاسبية منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية:

A- Article & Periodical:

1. Abed, S., Al-Attar. A., & Suwaidan, M. (2012). Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence, International Business Research, 5(1).
2. Akers, M. D., Giacomino, D. E., & Gissel, J. (2007). Earnings Management and its Implications, The CPA Journal, 77(8).
3. Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B., & Alexander, D. (2010). Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: The Case of Jordan, International Research Journal of Finance and Economics, 38.
4. Amat, Oriol, Blake, Johan, & Dowds, Jak. (1999). The Ethics of Creative Accounting, Journal of Economic Literature Classification: M41.
5. Ayqun, M., Ic. S., & Sayim, M. (2014). The Effect of Corporate Ownership Structure and Board Size on Earnings Management: Evidence from Turkey, International Journal of Business and Management, 9(12).
6. Bushman, R. M., & Smith, A. (2003). Transparency Financial Accounting Information and Corporate Governance, Economic Policy Review, 9(1).
7. Gawley, T. (2008). University Administrators as Information Tacticians: Understanding transparency as selective Concealment and Instrumental Disclosure, symbolic interaction, 31(2).
8. Habbash, M. (2011). The Role of Corporate Governance Regulations in Constraining Earnings management Practice in Saudi Arabia, Journal of Applied Accounting Research and Managerial Auditing Journal.

9. Healy, P. M., Wahlen, J.M. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting, Accounting Horizons, 13(4).
 10. Kamran & Shah, A. (2014). The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Earnings Management Practices: Evidence from Listed Companies in Pakistan, The Lahore Journal of Economics, 19(2).
 11. Kothari, S. P., Leone, A. L., & Wasley, C. E. (2005). Performance-Matched discretionary accruals, Journal of Accounting and Economics, 39.
 12. Linsley, P. M., & Shrivies, P. J. (2005). Transparency and the disclosure of risk information in the banking sector, journal of Financial Regulation and Compliance, 13(3).
 13. Mansor, N., Che-Ahmad, A., Ahmad-Zaluki, N. A., & Osman, A. H. (2013). Corporate Governance and Earnings Management: A Study on the Malaysian Family and Non-Family Owned PLCs, Procedia Economics and Finance, 7.
 14. Mohd Ali, S., Mohd Salleh, N., & Hassan, M. S. (2008). Ownership Structure and earnings Management in Malaysian Listed Companies: The Size Effect, Asian Journal of Business and Accounting, 1(2).
 15. Patel, S., Balic. A., & Bwakira, L. (2002). Measuring transparency and disclosure at firm – Level in emerging markets, Emerging Markets Review, 3.
 16. Riahi, Y., & Ben Arab, M. (2011). Disclosure frequency and earnings management An analysis in the Tunisian context, Journal of Accounting and Taxation, 3(3).
 17. Rosenfield, Paul. (2000). What Drives Earnings Management?, journal of accountancy, 190(4).
 18. Wahl, M. F. (2008). Governance and Ownership: Theoretical Framework of Research, Journal Economic Literature Classification number, (179).
- B- Book:**
1. Hansmann, H. (2000). The Ownership of Enterprise. The Belknap Press of Harvard University Press, England: 11-12.

ملحق رقم (1)

المستحقات الكلية لعينة الدراسة للمدة (2011-2015)

ت	المصارف	الرمز	السنة	صافي الدخل	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	المستحقات الكلية
1	مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار	BKUI	2011	28273574386	102911728452	-74638154066
			2012	40055712030	250171437071	-210115725041
			2013	42783107130	-34670111883	77453219013
			2014	44387824305	14517362546	29870461759
			2015	49854116754	960495888	48893620866
2	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	BDFD	2011	6254228209	-7637274048	13891502257
			2012	8389676508	-33710862246	42100538754
			2013	6439724250	-38590805652	45030529902
			2014	1138171753	-21675844036	22814015789
			2015	54943562997	79261623412	-24318060415
3	مصرف إيلاف الإسلامي	BELF	2011	24668044174	53960734440	-29292690266
			2012	12663298366	26250027787	-13586729421
			2013	9316688075	-13058774932	22375463007
			2014	6738980058	44664377343	-37925397285
			2015	418348238	84485923994	-84067575756
4	مصرف التجاري العراقي	BCOI	2011	7180859954	14630501182	-7449641228
			2012	13216647101	41683423406	-28466776305
			2013	8877001724	-4930316272	13807317996
			2014	9214518386	31793077019	-22578558633
			2015	7244863700	-29744583384	36989447084
5	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2011	9582652349	70936175534	-61353523185
			2012	13892447839	-48631976586	62524424425
			2013	30000525687	182488184268	-152487658581
			2014	20595609357	267618134914	-247022525557
			2015	24203352594	223286051837	-199082699243
6	مصرف الأهلي العراقي	BNOI	2011	2904494000	40406229000	-37501735000
			2012	18195673187	84168137187	-65972464000
			2013	16610177132	162449453987	-145839276855
			2014	9075725206	-70284090299	79359815505
			2015	4166100050	-93988433789	98154533839
7	مصرف آشور الدولي للاستثمار	BASH	2011	10006305438	23459995575	-13453690137
			2012	19796035120	27696330549	-7900295429
			2013	19186339130	44980037910	-25793698780
			2014	13366854000	27175712000	-13808858000
			2015	14424896000	38829607000	-24404711000
8	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار	BASH	2011	21625805198	25803767421	-4177962223
			2012	28588411577	94195062768	-65606651191
			2013	24467634443	-41847930934	66315565377
			2014	4291058636	-72293770089	76584828725
			2015	6620726619	-24455918102	31076644721
9	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI	2011	12557056609	26771914346	-14214857737
			2012	19130237319	-17623818716	36754056035
			2013	45516688927	115973150573	-70456461646
			2014	2170701429	-233247694079	235418395508
			2015	-322104667	42772854934	-43094959601
			2011	49208904000	-81517682000	130726586000

-38788238000	94606560000	55818322000	2012	BUND	مصرف المتحد للاستثمار	10
139520416528	-102461153000	37059263528	2013			
98168316798	-71834413792	26333903006	2014			
-75172459863	98003573543	22831113680	2015			
-116196332000	128931337000	12735005000	2011	BIIB	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	11
51743421000	-25023870000	26719551000	2012			
15558080000	17827109000	33385189000	2013			
19580867000	-11034312000	8546555000	2014			
5264356000	4345915000	9610271000	2015	BUOI	مصرف الاتحاد العراقي	12
-16206713293	20740813530	4534100237	2011			
-224375723280	246383774693	22008051413	2012			
259800880659	-206858015441	52942865218	2013			
-38330113514	56964666610	18634553096	2014	BBOB	مصرف بغداد	13
199281826155	-199008216278	273609877	2015			
106750527000	-81778262000	24972265000	2011			
-350409225000	380046727000	29637502000	2012			
-374912754000	413709825000	38797071000	2013	BNOR	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	14
-36067159000	68914159000	32847000000	2014			
316900783000	-303640110000	13260673000	2015			
29400032000	13316744000	42716776000	2011			
-454176964000	522990113000	68813149000	2012	BROI	مصرف الائتمان العراقي	15
128078267000	-78960437000	49117830000	2013			
84305028000	-60557979000	23747049000	2014			
590902000000	-585484000000	5418000000	2015			
160558030000	-142026505000	18531525000	2011	BROI	مصرف الائتمان العراقي	15
-108554405000	133834571000	25280166000	2012			
-24739728000	38485947000	13746219000	2013			
71793941000	-55777861000	16016080000	2014			
23216110000	-9301961000	13914149000	2015			

ملحق رقم (2)

المستحقات الكلية على إجمالي الموجودات لعينة الدراسة للفترة (2011-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	المصارف
0.047816179	0.028144593	0.071914384	-0.203640097	-0.124272186	مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار
-0.069523588	0.082735884	0.147362515	0.112475371	0.050857968	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
-0.163407669	-0.116914957	0.071451739	-0.035693202	-0.083279589	مصرف إيلاف الإسلامي
0.089155011	-0.050255814	0.041235169	-0.097011703	-0.030106081	مصرف التجاري العراقي
-0.185048012	-0.279752112	-0.193245451	0.153417772	-0.225650165	مصرف المنصور للاستثمار
0.183204593	0.128991046	-0.268851307	-0.195619713	-0.203080352	مصرف الأهلي العراقي
-0.054012985	-0.031876409	-0.072488927	-0.029490515	-0.079468882	مصرف آشور الدولي للاستثمار
0.046031045	0.112117517	0.085659102	-0.080108776	-0.006254273	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
-0.117913852	0.676207677	-0.125618702	0.077707428	-0.054967854	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
-0.129330388	0.164509422	0.184828328	-0.054909109	0.199331274	مصرف المتحد للاستثمار
0.011002294	0.041533931	0.034157046	0.138468805	-0.374701559	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.315609203	-0.05465312	0.525556104	-0.364849473	-0.112046264	مصرف الاتحاد العراقي
0.204513248	-0.019735734	-0.212426645	-0.26940982	0.121963339	مصرف بغداد
0.671664253	0.056285028	0.079619223	-0.283043023	0.03198918	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.037535081	0.114835936	-0.041028042	-0.193302032	0.361517101	مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (3)

الفرق بين التغيرات السنوية للإيرادات وحساب المدينون على إجمالي الموجودات لعينة الدراسة
للمدة (2011-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	السنة	المصارف
-0.0092	0.022188	-0.00336	0.004923	0.048678		مصرف كردستان الدولي للتنمية والاستثمار
0.135825	-0.26626	0.19329	0.1289816	-0.283775		مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
-0.04026	-0.02879	0.092571	-0.095984	-0.024451		مصرف إيلاف الإسلامي
-0.00583	-0.00729	0.009825	0.0007301	0.011297		مصرف التجاري العراقي
-0.00458	-0.00824	0.02599	-0.00426	0.039081		مصرف المنصور للاستثمار
-0.00837	-0.0079	0.009286	0.0477048	0.039021		مصرف الأهلي العراقي
-0.08763	-0.02687	0.007184	0.0319759	0.010795		مصرف آشور الدولي للاستثمار
-0.04164	-0.01156	0.00275	0.0071238	0.007327		مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
0.032683	-0.17348	0.01489	0.0113465	-0.057382		مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
-0.02543	-0.08534	-0.02263	0.2728299	-0.252705		مصرف المتحد للاستثمار
-0.03484	-0.04349	0.031459	0.0300985	-0.013443		مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.01163	-0.04542	0.257429	-0.052953	-0.132724		مصرف الاتحاد العراقي
-0.01832	-0.02089	0.009278	-0.00215	0.012342		مصرف بغداد
-0.12113	-0.01867	-0.02631	0.0322847	0.090791		مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
-0.01065	-0.00919	-0.00444	-0.006969	0.047251		مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (4)

نسبة الموجودات الثابتة على إجمالي الموجودات لعينة الدراسة للمدة (2011-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	السنة	المصارف
0.055296	0.044902	0.0349	0.030384	0.042138		مصرف كردستان الدولي للتنمية والاستثمار
0.057579	0.091163	0.089999	0.073009	0.085187		مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
0.066459	0.109104	0.110499	0.087818	0.07863		مصرف إيلاف الإسلامي
0.00229	0.003173	0.004772	0.006146	0.006263		مصرف التجاري العراقي
0.014515	0.013135	0.01287	0.021889	0.025998		مصرف المنصور للاستثمار
0.041819	0.024379	0.015884	0.01701	0.021594		مصرف الأهلي العراقي
0.064459	0.062456	0.068231	0.065298	0.081645		مصرف آشور الدولي للاستثمار
0.143725	0.137371	0.112974	0.088254	0.099521		مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
0.014427	0.017179	0.011414	0.012361	0.028837		مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.100332	0.091659	0.068388	0.066872	0.020974		مصرف المتحد للاستثمار
0.04452	0.039627	0.03602	0.045984	0.043936		مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.038326	0.029938	0.035142	0.018387	0.056264		مصرف الاتحاد العراقي
0.036362	0.031419	0.032189	0.03325	0.03886		مصرف بغداد
0.093764	0.053845	0.054927	0.114444	0.12966		مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.00457	0.004584	0.004822	0.005159	0.002695		مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (5)

العائد على الموجودات لعينة الدراسة للمدة (2015-2011)

2015	2014	2013	2012	2011	السنة	المصارف
0.048756	0.041823	0.039724	0.038821	0.047075		مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار
0.15708	0.004128	0.021074	0.022414	0.022897		مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
0.000813	0.020775	0.029751	0.033267	0.070132		مصرف إيلاف الإسلامي
0.017462	0.02051	0.026511	0.045041	0.02902		مصرف التجاري العراقي
0.022497	0.023324	0.038019	0.034088	0.035244		مصرف المنصور للاستثمار
0.007776	0.014752	0.03062	0.053953	0.015728		مصرف الأهلي العراقي
0.031925	0.030856	0.05392	0.073895	0.059106		مصرف آشور الدولي للاستثمار
0.009807	0.006282	0.031605	0.034908	0.032373		مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
-0.00088	0.006235	0.081153	0.040446	0.048557		مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.03928	0.04413	0.049094	0.079017	0.075034		مصرف المتحد للاستثمار
0.020085	0.018129	0.073296	0.071503	0.041067		مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.000433	0.02657	0.107099	0.035787	0.031347		مصرف الاتحاد العراقي
0.008558	0.017974	0.021983	0.022787	0.028531		مصرف بغداد
0.006159	0.015854	0.030534	0.042884	0.046479		مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.022496	0.025618	0.022797	0.045016	0.041726		مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (6)

المستحقات التقديرية وفق نموذج كوئاري لعينة الدراسة للمدة (2015-2011)

2015	2014	2013	2012	2011	السنة	المصارف
0.14267	0.13706	0.14318	-0.12951	0.01362		مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار
0.28096	-0.08823	0.45173	0.33688	-0.12483		مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
-0.13640	-0.01583	0.30427	-0.01059	0.04103		مصرف إيلاف الإسلامي
0.10308	-0.03386	0.08234	-0.04509	0.01647		مصرف التجاري العراقي
-0.15262	-0.25153	-0.11637	0.20513	-0.12533		مصرف المنصور للاستثمار
0.22443	0.16022	-0.21306	-0.07695	-0.12674		مصرف الأهلي العراقي
-0.04526	0.03457	0.05685	0.14168	0.07208		مصرف آشور الدولي للاستثمار
0.15792	0.24421	0.23299	0.05018	0.13297		مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار
-0.07168	0.52614	-0.01816	0.14186	-0.03496		مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
-0.01515	0.21496	0.27968	0.36381	0.04263		مصرف المتحد للاستثمار
0.04077	0.05580	0.17493	0.28605	-0.30314		مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
0.36600	-0.04357	0.92523	-0.36363	-0.15716		مصرف الاتحاد العراقي
0.23111	0.00877	-0.14898	-0.21552	0.20170		مصرف بغداد
0.65046	0.10731	0.13877	-0.09343	0.29892		مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.05395	0.13585	-0.01785	-0.15010	0.45319		مصرف الائتمان العراقي

ملحق رقم (7)

المستحقات التقديرية والقيمة المطلقة وإدارة الأرباح وفق نموذج كوثاري لعينة الدراسة للمدة
(2015-2011)

ت	المصارف	السنة	المستحقات التقديرية	القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية	متوسط المستحقات التقديرية	إدارة الأرباح
1	مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار	2011	0.01362	0.01362	0.11321	0
		2012	-0.12951	0.12951		1
		2013	0.14318	0.14318		1
		2014	0.13706	0.13706		1
		2015	0.14267	0.14267		1
2	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2011	-0.12483	0.12483	0.25653	0
		2012	0.33688	0.33688		1
		2013	0.45173	0.45173		1
		2014	-0.08823	0.08823		0
		2015	0.28096	0.28096		1
3	مصرف إيلاف الإسلامي	2011	0.04103	0.04103	0.10162	0
		2012	-0.01059	0.01059		0
		2013	0.30427	0.30427		1
		2014	-0.01583	0.01583		0
		2015	-0.13640	0.13640		1
4	مصرف التجاري العراقي	2011	0.01647	0.01647	0.05617	0
		2012	-0.04509	0.04509		0
		2013	0.08234	0.08234		1
		2014	-0.03386	0.03386		0
		2015	0.10308	0.10308		1
5	مصرف المنصور للاستثمار	2011	-0.12533	0.12533	0.17020	0
		2012	0.20513	0.20513		1
		2013	-0.11637	0.11637		0
		2014	-0.25153	0.25153		1
		2015	-0.15262	0.15262		0
6	مصرف الأهلي العراقي	2011	-0.12674	0.12674	0.16028	0
		2012	-0.07695	0.07695		0
		2013	-0.21306	0.21306		1
		2014	0.16022	0.16022		0
		2015	0.22443	0.22443		1
7	مصرف آشور الدولي للاستثمار	2011	0.07208	0.07208	0.07009	1
		2012	0.14168	0.14168		1
		2013	0.05685	0.05685		0
		2014	0.03457	0.03457		0
		2015	-0.04526	0.04526		0
8	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار	2011	0.13297	0.13297	0.16365	0
		2012	0.05018	0.05018		0
		2013	0.23299	0.23299		1
		2014	0.24421	0.24421		1
		2015	0.15792	0.15792		0
9	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2011	-0.03496	0.03496	0.15856	0
		2012	0.14186	0.14186		0
		2013	-0.01816	0.01816		0

1		0.52614	0.52614	2014		
0		0.07168	-0.07168	2015		
0	0.18325	0.04263	0.04263	2011	مصرف المتحد للاستثمار	10
1		0.36381	0.36381	2012		
1		0.27968	0.27968	2013		
1		0.21496	0.21496	2014		
1		0.01515	-0.01515	2015		
0						
1	0.17214	0.30314	-0.30314	2011	مصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	11
1		0.28605	0.28605	2012		
1		0.17493	0.17493	2013		
0		0.05580	0.05580	2014		
0		0.04077	0.04077	2015		
0						
0	0.37112	0.15716	-0.15716	2011	مصرف الاتحاد العراقي	12
0		0.36363	-0.36363	2012		
1		0.92523	0.92523	2013		
0		0.04357	-0.04357	2014		
0		0.36600	0.36600	2015		
0						
1	0.16122	0.20170	0.20170	2011	مصرف بغداد	13
1		0.21552	-0.21552	2012		
0		0.14898	-0.14898	2013		
0		0.00877	0.00877	2014		
1		0.23111	0.23111	2015		
1						
1	0.25778	0.29892	0.29892	2011	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	14
0		0.09343	-0.09343	2012		
0		0.13877	0.13877	2013		
0		0.10731	0.10731	2014		
1		0.65046	0.65046	2015		
1						
1	0.16219	0.45319	0.45319	2011	مصرف الائتمان العراقي	15
0		0.15010	-0.15010	2012		
0		0.01785	-0.01785	2013		
0		0.13585	0.13585	2014		
0		0.05395	0.05395	2015		
0						